

"تقرير المراجع المستقل"

المحترمين

إلى السادة المساهمين
شركة الحاسوب للتجارة
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض - المملكة العربية السعودية

التقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي:

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة الحاسوب للتجارة - شركة مساهمة سعودية ، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي:

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية وذى الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. كما وفيها أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للميثاق (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية). وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

الأمور الرئيسية للمراجعة:

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، وإننا لا نقدم في هذه رأياً منفصلاً. فيما يلي وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجتها:

الإجراءات المتخذة تجاه الأمور الرئيسية للمراجعة	الأمور الرئيسية للمراجعة
اثبات الإيرادات: قمنا بتنفيذ إجراءات المراجعة لتقييم إثبات الإيرادات علي النحو التالي: الحصول على فهم لعملية إثبات الإيرادات مع الأخذ في الاعتبار معايير المحاسبة ذات العلاقة وتقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير رقم (١٥) "الإيراد من العقود مع العملاء" الحصول على فهم لإجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بإثبات الإيرادات وفعاليتها التشغيلية، بما في ذلك إجراءات الرقابة الخاصة بمكافحة الغش للشركة. تنفيذ إجراءات مراجعة تحليلية للإيرادات، وذلك بمقارنة كميات المبيعات والأسعار للسنة الحالية بالسنة السابقة وتحديد ما إذا كان هناك أية اتجاهات أو تقلبات هامة تحتاج إلى فحص إضافي في ضوء فهمنا لظروف السوق الحالية. فحص على أساس العينة لمعاملات الإيرادات مع المستندات المؤيدة لها، وإجراءات القطع للتحقق من تسجيل الإيرادات في فتراتها الصحيحة. تقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات العلاقة بالإيرادات التي قامت الإدارة بإدراجها في القوائم المالية للشركة.	- بلغت صافي إيرادات الشركة مبلغ ٢٥٩,٧٩٤,٠٨١ ريال سعودي خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م (عام ٢٠٢٣م): مبلغ ٢٢٩,٨١١,٠٩٣ ريال سعودي). - تعتبر الإيرادات أحد المؤشرات الجوهرية لقياس أداء الشركة وربحيته وقد تم اعتبار تحقق الإيرادات أمر مراجعة رئيسي وذلك لوجود مخاطر تجاوز الإدارة للضوابط الداخلية ولوجود مخاطر متصلة بأن يتم إثبات الإيرادات بأكثر من قيمتها الفعلية لزيادة الربحية حيث تركز الشركة على قيمة الإيرادات كمؤشر رئيسي لأدائها. - يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٣-١٤) حول القوائم المالية بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بتحقيق الإيرادات والإيضاح رقم (١٨) بخصوص الإفصاحات ذات العلاقة.

الإجراءات المتخذة تجاه الأمور الرئيسية للمراجعة	الأمور الرئيسية للمراجعة
قمنا بتنفيذ إجراءات المراجعة لتقييم المخزون علي النحو التالي: -تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية للاعتراف وقياس المخزون بما يتماشى مع متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة؛ -تقييم مدى ملائمة ومعقولية سياسة الشركة لمخصص المخزون المتقادم وبطئ الحركة من خلال إجراء اختبار بأثر رجعي، ومقارنة التقديرات والبيانات التاريخية وسجلات المخزون مع المخصص المكون للسنة الحالية وتقييم مدي صحه احتسابه وكفايته. -حضور الجرد الفعلي للمخزون في مواقع مختارة لتحديد بنود المخزون المتقادمة أو التالفة أو بطيئة الحركة؛ -اختبار عينه عشوائيه من بنود المخزون لمراجعة صافي القيمة القابلة للتحقق لتلك البنود من خلال النظر في المبيعات الفعلية بعد نهاية السنة والإفتراضات المستخدمة من قبل الإدارة للتحقق من تقدير قيمة المخزون بالتكلفة أو بصادي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. -تقييم مدى اكتمال وكفاية الإفصاحات ذات علاقه بالمخزون الواردة في القوائم المالية للشركة.	تقييم المخزون: بلغت القيمة الدفترية للمخزون ٤٧,٠٢٧,١٠١ ريال سعودي بعد خصم مخصص مخزون بطئ الحركة البالغ ١٧٠,٨٧٨ ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، (عام ٢٠٢٣م: مبلغ ٤٦,١٩١,٤٦٠ ريال سعودي بعد خصم مخصص مخزون بطئ الحركة البالغ ١٧٠,٨٧٨ ريال سعودي). يتم اثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، ويتم تكوين مخصص، عند الضرورة، بقيمة المخزون المتقادم وبطئ الحركة. تحدد الإدارة مستوى تقادم المخزون من خلال النظر في طبيعته، وعمره الإنتاجي، وتوقعات المبيعات بإستخدام الإتجاهات التاريخية وغيرها من العوامل النوعية. في تاريخ كل تقرير، يتم تخفيض تكلفة المخزون عندما يكون من المتوقع أن صافي القيمة القابلة للتحقق للمخزون أقل من تكلفته. تم اعتبار تقييم المخزون أمر مراجعة رئيسي بسبب الأحكام الجوهرية والإفتراضات الرئيسية التي تطبقها الإدارة عند تقييم مخصص المخزون المتقادم وبطئ الحركة وتقييم انخفاض المخزون على أساس تقييم صافي القيمة القابلة للتحقق. يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٣-٩) حول القوائم المالية بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالمخزون والإيضاح رقم (٧) بخصوص الإفصاحات ذات العلاقة.

المعلومات الأخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٤م بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع عنها والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو محرفة بشكل جوهري بأية صورة.

وإذا توصلنا الي وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى إستنادا إلي العمل الذي قمنا بتنفيذه فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة، وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية :

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواء كانت بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو ما لم يكن لدي الإدارة أي بديل آخر واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة أي مجلس الادارة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرية، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف الجوهرية متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية وتقييمها، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا، ويعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرية الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لفرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرية متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهرية، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدل رأينا في حالة عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل الشركة، لإبداء رأي حول القوائم المالية. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية المراجعة للشركة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.
- ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال قيامنا بإعمال المراجعة.
- لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.
- ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية القصوى عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تُعد الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعل ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

عن الخراشي وشركاه

عبد الله سليمان المسند
ترخيص رقم (٤٥٦)



الرياض في:

التاريخ: ٢٧ مارس ٢٠٢٥ م

الموافق: ٢٧ رمضان ١٤٤٦ هـ